وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٩/٣/٢٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٠/٢١ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٦٦٧٤٧٤,٩١ ج (فقط مليونان وستمائة وسبعة وستون ألفًا وأربعمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وواحد وتسعون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا

مبلغ ١٤٢٦٠٣٥,٨٧ ج (فقط واحد مليون وأربعمائة وستة وعشرون ألفًا وخمسة وثلاثون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٤١٤٣٩,٠٤ ج (فقط واحد مليون ومائتان وواحد وأربعون ألفًا وأربعمائة وتسعة وثلاثون جنيهًا وأربعة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ٨٠٥٦٣٠٦,٤٣٤ ج (فقط ثمانية ملايين وستة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وستة جنيهات وأربعمائة وأربعة وثلاثون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/١٠/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى